الفصل الثالث

الأسس والمرتكزات

obeikandl.com

بعد أن تناولنا مصادر المنهج ومنابعه ننتقل إلى تحليل جملة الأسس والمرتكزات التي يرتكن عليها ليباشر مهامه ووظائفه التي قام من أجلها ، والأساس أو المرتكز هو قوام المنهج وعصب كيانه والروح التي تبث في أجزائه الحركة وفي مكوناته الحياة .

إن منهج الطرح الإسلامي هو منهج بديع يجمع بين الالتزام بالنصوص وابتكار القيم وانتقاء المثل والمبادئ الإنسانية ، والمتأمل لأسس ومرتكزات هذا المنهج يكتشف أنه يستنبط ويستقطب القيم من ثلاثة مصادر : من المصادر الشرعية – التي سبق وأوضحناها في الفصل السابق – ومن العقل المسلم ، ثم من العقل الإنساني الرشيد القويم .

فالأساس أو المرتكز الأول لمنهج الطرح الإسلامي يرتبط بمصادره الأصلية ومنابعه الأساسية الذي يعتمد عليها اعتماداً مطلقاً في استنباط الأصول والقواعد التي يبني عليها طروحاته وآرائه تجاه كافة متغيرات الحياة ومستجداتها ، ولمسألة الاستنباط هذه قواعدها وضوابطها التي يترتب عليها دقة الطروحات وصواب الآراء .

ومثلما يعتمد المنهج في أسسه ومرتكزاته على الالتزام بالنصوص والنقل منها فإنه يعتمد كذلك على الإبداع والعطاء اللذين يفرزهما العقل المسلم ، فالأساس أو المرتكز الثاني لمنهج الطرح الإسلامي يتمثل في ابتكار القيم المعاصرة التي تلتزم بإطار الأصول والقواعد المستنبطة من المرجعيات الإسلامية وتواكب في ذات الوقت المتغيرات والمستجدات .

أما الأساس أو المرتكز الثالث فيتمثل في نزعة إنسانية عظيمة يُعرب عنها منهج الطرح الإسلامي ، ويدلل على سموه ورقيه ، وهنا يعمد المنهج إلى انتقاء القيم الإنسانية التي تتفق مع الأصول والقواعد المستقاة من المرجعيات الإسلامية بغض الطرف عن مصادر تلك القيم والأزمنة والأماكن والمجتمعات التي انبعثت منها .

في هذا الفصل نعمد إلى دراسة وتحليل هذه المرتكزات والأسس الثلاثة من خلال المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : استنباط الأصول والقواعد من المرجعيات الإسلامية .

المبحث الثاني : ابتكار القيم المعاصرة .

المبحث الثالث : انتقاء القيم الإنسانية التي تتفق مع الأصول والقواعد .

obeikandl.com

المبحث الأول

استنباط الأصول والقواعد من المرجعيات الإسلامية

أول الأسس والمرتكزات التي يرتكز عليها منهج الطرح الإسلامي ، وأهم الديناميات التي تُفعّل مفردات المنهج وتضعه في وضعية التشغيل هو استنباط الأصول والقواعد من المرجعيات الإسلامية ، ولهذه المهمة خطواتها التي تتدرج في مراحل متتابعة على النحو التالي :

أولاً : تحديد ودراسة الظاهر المتغيرة والإشكالات المستحدثة :

الخطوة الأولى في مرتكز استنباط الأصول والقواعد تتمثل في تحديد ثم دراسة الظواهر المتغيرة والإشكاليات المستحدثة ، وتتضمن هذه الخطوة بدورها إجراءين متلازمين : الإجراء الأول يتعلق بتحديد الظواهر والإشكاليات ، والإجراء الثاني يرتبط بدراسة تلك الظواهر والإشكاليات التي تم تحديدها .

والإجراء الخاص بالتحديد يفرض سؤالاً مهماً هو : هل يتابع علماء الأمة الظواهر والإشكالات من تلقاء أنفسهم أم ينتظرون إلى أن تترتب عليها المشاكل ويطالب المسلمون بتقديم حلول لها ؟ إن المنطق هو الذي يطرح الإجابة على هذا التساؤل ، فعلماء الأمة مكلفون بتحديد تلك الظواهر والإشكالات انطلاقاً من موقعهم الريادي ومسئولياتهم وصلاحياتهم حيث يعتبرون أهل العقد والحل وأصحاب الرأي .

أما الإجراء الخاص بدراسة الظواهر والإشكالات فقد يكون هو الإجراء الأكثر صعوبة وحيوية ، فالظواهر المتغيرة والإشكالات المستحدثة تحتاج إلى دراسة تحليلية تفسيرية

دقيقة وجادة ، يقوم بها علماء متضلعون ومتخصصون ، ولكن ينبغي أن يكونوا متعمقين كذلك في دراسة فقه المرجعيات الإسلامية المتمثلة في مصادر منهج الطرح الإسلامي .

ثانياً : تحديد الأصول والقواعد :

الخطوة التالية تتمثل في تحديد الأصول والقواعد ، وهذه الخطوة تترتب على الخطوة السابقة ، فالتعمق في المرجعيات الشرعية للمنهج هو الذي يمكن العلماء من تحديد الأصول والقواعد التي تضاهي الظواهر والإشكالات محل الطرح .

وتتوقف كفاءة هذه الخطوة وفعاليتها على الفهم العميق والدقيق للظواهر والإشكالات من ناحية ، والتضلع والتفقه في مصادر المنهج وهي المرجعيات الإسلامية ـــ التي تناولناها تفصيلاً في الفصل الأول ـ من ناحية أخرى ، ومن ثم فتحديد الأصول والقواعد يحتاج إلى التوازن في الفهم والاستيعاب الذي يوليه العالم للمتغيرات والمستجدات وكذا للمرجعيات الشرعية .

وقد تتكاتف المصادر جميعاً في احتواء الأصل أو القاعدة التي يؤسس عليها الطرح الخاص بمسألة أو بإشكال ، وقد يوجد الأصل أو القاعدة في مصدر دون الآخر ، وهنا تبدو مسألة التكامل والتناسق التي سبق توضيحها بين مصادر المنهج .

ثالثاً : تعصير الأصول والقواعد :

الخطوة الثالثة لا تقل أهمية وحيوية عن الخطوة التي سبقتها ، وهذه الخطوة في سياق استنباط الأصول والقواعد من المرجعيات الإسلامية تنصرف إلى القيام بمهمة شاقة في وقتنا الراهن ، وهذه المهمة أطلقنا عليها تعصير الأصول والقواعد ، أي الحفاظ على الأصول

والقواعد التي تم استنباطها من المرجعيات الإسلامية متناغمة مع الواقع معايشة له ، أي أن تظل أصيلة في ذاتها ومحتوياتها معاصرة في معايشتها للواقع وفي معالجتها لقضاياه ومستجداته ، ومن شأن هذه الخطوة أن تضمن للأصول والقواعد النشاط والحيوية والتفاعل الدائم مع المتغيرات والمستجدات ، ثم تكفل للطروحات والرؤى والآراء صدقية التعبير عن المرجعيات وعن أهدافها وغاياتها ، وكذا التعامل الدقيق مع تلك المتغيرات والمستجدات ، واستدامة القدرة على الاحتواء والاستيعاب لآماد بعيدة مقبلة ، ولهذه الخطوة آليات ووسائل ، ولها كذلك خطوات ومراحل نحيل إلى تفصيلها في مواضعها .[1]

رابعاً : المواءمة والمضاهاة :

بعد تحديد الأصول والقواعد تأتي عملية مواءمتها ومضاهاتها بالمتغيرات والمستجدات وفي هذه المرحلة تكون الأصول والقواعد قد تم تحديدها واستنباطها بعد دراسة وافية وتفصيل دقيق ، كما أن المتغيرات والمستجدات تكون هي الأخرى قد تعرضت لتحليلات جادة واستيعاب عميق ، وعندئذ تبدأ المواجهة بين الأصل والقاعدة وبين المتغير والمستجد ، وتكون غاية هذه المجابهة هي قيام الأول باستيعاب الأخير واحتوائه وإدماجه في نسيج الواقع الاجتماعي وتهذيبه وتشذيبه حتى لا يخرج عن نطاق القيم الإسلامية وإطار المبادئ والمثل التي تحملها المرجعيات الشرعية .

---

[1] لتفصيل عملية تعصير الأصول والقواعد يمكن الرجوع إلى : المجلد الأول : السياسة والحكم في الإسلام ، الجزء الأول : الأصول والقواعد ، الفصل الرابع .

خامساً : صياغة الطروحات والرؤى والآراء :

تمثل هذه الخطوة المُخرج النهائي ، حيث تتضمن صياغة الطرح أو الرؤية أو الرأي ، وذلك من خلال ترتيب فكري معين ، يشتمل **أولاً** على تحليل جاد وتحديد دقيق للمتغير أو المستجد وما يحمله من قضايا وإشكالات ، ويشتمل **ثانياً** على شرح واف وتفسير مفصل للأصول والقواعد التي تم استنباطها من المصادر المعتمد عليها ــ وهي المرجعيات الإسلامية الشرعية التي سبق وذكرناها تفصيلاً ــ ويشتمل **ثالثاً** على العلاقة بين الأصل والقاعدة والمتغير أو المستجد ، وكيف أن الأصل والقاعدة يعبر عن المتغير أو المستجد ، ولكن بخصوصية تعكس أصالتها ، وتبرز في ذات الوقت قدرتها الفائقة وإمكاناتها المطلقة على التعايش مع الواقع في الزمان والمكان ، ومخاطبة الجوانب المتغيرة في الإنسان ، ويشتمل **رابعاً وأخيراً** على عملية فكرية علمية تتبلور في إدراج الطرح أو الرأي أو الرؤية في موقعه من الحقل المعرفي العلمي ليسجل إضافة تراكمية جديدة في رصيد العطاء والإسهام الثقافي الإسلامي .

سادساً : تخول الطروحات بالاختبار والتقييم والتقويم :

الخطوة الأخيرة في المرتكز الخاص باستنباط الأصول والقواعد من المرجعيات الإسلامية ، والذي يمثل عصب منهج الطرح الإسلامي وعموده الفقري هي تخول الطروحات والآراء والرؤى بالاختبار والتقييم والتقويم ، وهذه المرحلة غاية في الأهمية حيث أنها تعلن النتيجة النهائية لاتساق الطرح مع واقع الحياة وتطوراتها وتفاعلاتها الاجتماعية .

وتشتمل هذه الخطوة على ثلاثة إجراءات متتابعة : يتمثل **الإجراء الأول** في اختبار الطرح من خلال مراقبته وملاحظته وهو في سياق التفاعلات والتطورات التي تذخر بها الحياة

الاجتماعية ، ويتعين **الإجراء الثاني** في تقييم الطرح أي حساب مدى نجاحه في احتواء المتغيرات واستيعاب المستجدات ، واتساقه مع الأصول والقواعد ، ثم مع المرجعيات الإسلامية بشكل عام ، ومدى مقدرته على إضفاء الطبيعة الإسلامية عليهما ، وإدماجهما في نسيج المجتمع الإسلامي بقيمه ومبادئه ومثله ، ويتحدد **الإجراء الثالث** في تقويم الطرح أي إصلاح ما بدر منه من خطأ أو زلل خلال تفاعلاته مع واقع الحياة الاجتماعية ، وتعديل مساره إذا خرج عن المرسوم والمحدد له وفق الأصول والقواعد ، ومن ثم يظل الطرح أصيلاً معاصراً .

obeikandl.com

المبحث الثاني

ابتكار القيم المعاصرة

القيمة هي مثل إنساني أعلى ينشد تحقيق الفضيلة بشكل عام أو في منحى معين تسعى إليه وتقبله الفطر السليمة ، والقيمة بالمعنى السابق يتم الاهتداء إليها بالبحث عنها وتعقبها ، فهي في هذه الحالة موجودة ضمن ناموس الكون وسنن الحياة ، وتتضمنها المرجعيات الشرعية التي تأتي مصاحبة للرسالات الإلهية ، ويتم ابتكارها كذلك عن طريق العقل الحصيف الذي تسنده وتدعمه مرجعيات شرعية .

وابتكار القيم المعاصرة يمثل الأساس أو المرتكز الثاني من مرتكزات منهج الطرح الإسلامي ، ويكمل هذا المرتكز الأول ويسد الفراغ التشريعي الذي تعمد إلى إتاحته المرجعيات الشرعية الإسلامية لمواكبة تطورات الحياة وإشراك أبناء المجتمع الإسلامي في صياغة وتشريع ما لا نص فيه .

وابتكار القيم يعني ابتداعها ولم يسبق إليها أحد ، وهذا الابتكار يلائم الحياة العصرية وتطورات المجتمعات البشرية ، مع مراعاة خصوصية المجتمعات الإسلامية المتمثلة في نسق القيم المتميز ، والمرجعيات المتفردة ، وابتكار القيم المعاصرة كأساس من أسس منهج الطرح الإسلامي ينهض على جملة من العوامل نتناولها فيما يلي :

أولاً : الاعتماد على العقل المسلم :

أول العوامل التي تمكن من ابتكار القيم المعاصرة في المجتمع المسلم هو العقل المسلم ، وهذا العقل له وضعيته المميزة وظروفه الخاصة ، فالعقل المسلم يتميز بالحصافة والرشد لأنه

ينطلق من المرجعيات الشرعية المتمثلة في القرآن الكريم والسنة المطهرة ، إضافة إلى ذلك فالعقل المسلم يتحصن بالقيم والمثل والمبادئ وكلها مستمدة من المرجعيات المذكورة ، كذلك فالعقل المسلم الذي يعمد إلى ابتكار القيم المعاصرة يستهدف صلاح المجتمع وتطويره .

ثانياً : الاعتماد على المرجعيات الإسلامية :

بالإضافة إلى العقل المسلم الذي يمثل العامل الأول في ابتكار القيم الإسلامية هناك المرجعيات الشرعية الإسلامية التي تمثل العامل الثاني ، والمرجعيات الشرعية الإسلامية تعتبر بمثابة المنطلق الذي ينطلق منه العقل المسلم والإطار العام الذي يتحرك في حدوده ويسترشد به في ابتكار القيم المعاصرة في كافة المجالات والمناحي .

ثالثاً : الواقع الاجتماعي في المجتمعات الإسلامية :

للواقع الاجتماعي أهميته الخاصة ودوره الفعال في تفعيل المرتكز الخاص بابتكار القيم المعاصرة ، وتبدو تلك الأهمية ويبرز ذلك الدور من خلال مجموعة من العوامل : **العامل الأول** هو أن للواقع الاجتماعي متطلباته العديدة واحتياجاته المتباينة ، وهذه وتلك قد لا تستوعبها القيم السائدة ، ومن ثم يصبح من الضروري ابتكار القيم التي تفي بالمتطلبات والاحتياجات ، **العامل الثاني** هو أن للواقع الاجتماعي كذلك بمتغيراته ومستجداته غاياته وأهدافه ، وهذه الغايات والأهداف منها السريع العاجل ومنها النهائي الآجل وبينها المتوسط الأجل ، ولكل مستوى من مستويات الغايات والأهداف القيم التي تناسبها ، ومع تطور الحياة تتعدد الأهداف وقد تتحول من مستوى إلى آخر ، وهذا يتطلب ابتكار قيم جديدة تلائم التعدد والتحول ، **العامل الثالث** هو أن الواقع الاجتماعي بتطوراته

وتفاعلاته يعد بيئة صالحة ووسطاً ملائماً لاختبار القيم المبتكرة ومراقبتها وتقويمها لتوضع في شكلها الصحيح .

إن ابتكار القيم المعاصرة يعد ظاهرة سادت جميع المجتمعات البشرية ، قديمها وحديثها ، المسلم منها وغير المسلم ، وذلك بحكم أن كافة المجتمعات البشرية تخضع لقواعد وأصول واحدة من التطور والتقدم ، فالمجتمع البشري أينما كان وحينما كان ينتقل من طور إلى آخر ، وهذا التطور لابد أن يصاحبه ابتكار للقيم التي توائم الأطوار الجديدة ، وكذلك المجتمع المسلم يمر هو الآخر بتطورات متلاحقة تتطلب القيم الجديدة ، وقد راعت المرجعيات الإسلامية الشرعية هذه المسألة ، وفرضت على المسلمين الاجتهاد من أجل ابتكار القيم التي توائم التطور المتلاحق ، ويُعرف هذا الاجتهاد بملء الفراغ التشريعي المقصود والمتعمد من لدن المرجعيات الشرعية ، لتحميل أبناء المجتمعات الإسلامية عبء تطوير مجتمعاتهم ، وإشراكهم في تشريع ما لم يشرعه نص شرعي ، ومن ثم فابتكار القيم المعاصرة يصل به الأمر إلى أن يصبح بمثابة التكليف المفروض على المسلمين .

obeikandl.com

المبحث الثالث

انتقاء القيم الإنسانية التي تتفق مع الأصول والقواعد المرجعية

ننتقل إلى المرتكز الثالث من مرتكزات منهج الطرح الإسلامي ، وهو يكمل المرتكزين السابقين ، ويهتم هذا المرتكز بانتقاء القيم الإنسانية التي تتفق مع الأصول والقواعد المرجعية ، ويبرز هذا المرتكز النزعة الإنسانية والسمة العالمية بمنهج الطرح الإسلامي ، فهو إلى جانب خصوصيته وتفرده اللذين ظهرا في المرتكزين السابقين يجمع كذلك سمات الإنسانية والعالمية ، لتكتمل في المنهج كافة متطلبات التوازن وجميع مستلزمات التناسق والاتساق ، وتفصيل ذلك فيما يلي :

أولاً : المقصود بالقيم الإنسانية :

القيم الإنسانية هي قيم إنسانية تخاطب روح الإنسان وجوهره ، عالمية لا يحدها مكان ولا تختص بزمان ، مثالية تنشد الخير وتبتغي الصلاح والارتقاء إلى الأمثل ، وهذه القيم قد تكون مطلقة تتعلق بقضايا ذات عمومية ، وقد تكون نوعية ترتبط بمنحى معين من مناحي الحياة وبنشاط من نشاطاتها .

والقيم الإنسانية قد تعود ملكيتها إلى الآخر المحدد والمعروف جنساً وحضارة وثقافة ، وقد تعود ملكيتها للإنسانية في عمومها وشموليتها ، ويصعب تحديد من يملكها ، وتصنف على أنها من الإرث الإنساني العالمي .

ثانياً : ماذا يعني انتقاء القيم !

الانتقاء أساساً يعني الاصطفاء والاختيار ، وكل ذلك يعني التدقيق في كنه الشيء ومفرداته ومكوناته ، وذلك هو واقع اختيار القيم واصطفائها لتضاف إلى نسق القيم الإسلامية ، وتمثل في ذات الوقت المرتكز الثالث من مرتكزات منهج الطرح الإسلامي ، إن انتقاء القيم الإنسانية ينبغي أن يكون دقيقاً وحاذقاً حتى يتواءم مع طبيعة القيم التي ينتظمها نسق القيم الإسلامية .

يتدم ما تقدم أن انتقاء القيم الإنسانية يجب أن يتم كذلك بحيادية وموضوعية فلا وزن لعرق أو أصل التكوين البشري الذي ظهرت فيه القيمة ، ولا ثقل للمكان الذي انبعثت منه ، ولا قيمة للزمان الذي أينعت فيه وازدهرت ، إن انتقاء القيم يتم بحيدة وموضوعية وتجرد ، ولا يعبأ إلا بالقيمة في حد ذاتها وبما تحققه للإنسانية من سمو وارتقاء بشكل عام أو في مجال من مجالات الحياة .

ومسألة الانتقاء تتم وفق معايير ومقاييس محددة ومعروفة ومعتمدة ، ولعل أهم تلك المقاييس والمعايير على الإطلاق يتمثل في تواؤم القيم المصطفاة مع الأصول والقواعد المرجعية ، بعد ذلك يأتي معيار أهمية القيمة للمجتمع المسلم وحيويتها بالنسبة لتقدمه ورقيه ، فالقيمة لا تُختار لما تتمتع به من سمعة وانتشار في مجتمعاتها ، ولا لما تكتسبه من جاذبية وإبهار على مستوى العالم الخارجي .

ثالثاً : لماذا يتم اللجوء إلى القيم الإنسانية ! :

اللجوء إلى القيم الإنسانية ــ كما سبق وأوضحنا ــ يعد تعبيراً تلقائياً عن النزعة الإنسانية للإسلام كمعتقد وكنظام اجتماعي الذي لا يرى ضيراً في اجتباء القيم من أي مكان وزمان لكي تملأ الفراغ التشريعي الذي يقصد به مواكبة التطورات والمستجدات التي تلم بالمجتمع الإنساني بشكل عام والمسلم بشكل خاص .

من خلال ما تناولنا بخصوص أسس ومرتكزات منهج الطرح الإسلامي يلاحظ أن **الأساس الأول** هو الذي يتصل بأصل الإسلام وجوهره ، وهو ما ينبغي أن يُتّبع دون تغيير أو تبديل أو تعديل ، أما **الأساس الثاني** فهو الذي يتعلق بإطلاق القدرة الإبداعية للعقل المسلم فيبتكر من القيم ما يرى فيه الفائدة والصلاح للفرد وللمجتمع **والأساس الثالث** ينصرف إلى النزعة الإنسانية للإسلام التي تجعله يتبنى القيم الإنسانية السامية التي تتفق مع أصوله وقواعده .